الفلسفة الأصولية التي انبنى عليها العمل بالقول الضعيف في المذاهب الفقهية

(دراسة تحليلية تطبيقية)

حسن المهدي محمد الطاهر(*)

د. نبيل محمد كريم المغايرة(**)

ملخص البحث(***)

تناولت الدراسة: المقصود بالقول الضعيف والعمل به، وبينت آراء العلماء في مدى جواز العمل بالقول الضعيف عند الاقتضاء، مع ذكر أهم أدلتهم وحججهم، ومناقشة تلك الأدلة، وبيان الرأي الراجح فيها، وعرضت نماذج تطبيقية من المذاهب الفقهية الأربعة للعمل بالقول الضعيف سواء كان واردا في داخل المذهب الواحد أو خارجه، وقد استخدم الباحث: المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال البحث في المصادر الأصلية ما أمكن، دون إغفال المصادر الحديثة لغرض تحقيق هدف الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى ترجيح قول القائلين بجواز العمل بالقول الضعيف في حالة الضرورة والحاجة، أو لدليل يظهر للمجتهد، بشرط مراعاة عدة أمور منها:

ألا يكون القول شديد الضعف يخالف قطعيات الشريعة وقواعدها التشريعية العامة، وأن يقدر الضرورة أو الحاجة عالم متمكن ولا يترك لأهواء الناس، وأن يقتصر على النازلة ولا يتعداها؛ بحيث إذا زال الحرج عاد الحكم إلى الأصل.

(*) طالب في مرحلة الدكتوراه في قسم الفقه وأصوله - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

(**) أستاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

(***) هذا البحث جزء مستل من رسالة دكتوراه، بعنوان: العمل بالقول المرجوح في الفقه الإسلامي (دراسة تأصيلية تطبيقية) بإشراف الدكتور: نبيل محمد كريم المغايره، والتي سيقدمها الباحث - إن شاء الله تعالى - لاستكمال متطلبات نيل الدرجة العليا الدكتوراه بالجامعة الأردنية - كلية الشريعة - قسم الفقه وأصوله لعام ٢٠١٧ م / ٢٠١٨م.

الكلمات الدالة: ضعيف - مرجوح - قول.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وبعد:

كثيراً ما يرد لفظ القول الضعيف في كتب الفقه الإسلامي، وهذا اللفظ له مدلوله الخاص عند الفقهاء، وقد عبروا عنه بمصطلحات أخر مختلفة نذكر منها: المرجوح، والأضعف، وخلاف الأصح، والأوجَه، والمتجه، ولذكرهذه المصطلحات في كتبهم فوائد منها: الرجوع إليها عند الاقتضاء؛ إذ أنه قد يطرأ على المكلفين تغير الحال، فلو بقيت تلك الأحكام الشرعية كما هي للزم من ذلك مشقة وضرر على الناس، قد يوقعهم في حرج شديد يفوت مقصود الشارع من تشريع الأحكام، وكما قد يؤدي إلى مفاسد عظيمة، ولعارض هذا الحكم قواعد الشرع التي تقتضي التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد عن الناس.

ونلاحظ أن الفقهاء قديماً وحديثاً يعدلون عن بعض الأصول في ظروف استثنائية ويحكمون بغيرها؛ معالجة لتلك الحالة، وتلك الظروف، بما يحقق مقصود الشارع الحكيم، ومن هذه الظروف حالة الضرورة والحاجة، ودرء المفاسد، واعتبار العرف.

وفي هذا البحث - المتواضع - سنعرج على سؤال مهم نرى أن الإجابة عنه ملحة وهو: هل الأخذ بالأقوال الضعيفة عند الاقتضاء في الفقه الإسلامي، يقتضي الجواز أم عدمه ؟

وأهمية دراسة هذا الموضوع تكمن في ناحيتين:

الأولى: الناحية العلمية.

والثانية: الناحية العملية.

فمن الناحية العلمية: تسهم الكتابة في هذا الموضوع في إثراء ورفد المكتبة الإسلامية بدراسة مهمة توضح حكم العمل بالقول الضعيف يستفيد القراء والباحثون من مضامينها.

ومن الناحية العملية: تظهر أهمية الدراسة في أن له صلة وطيدة بأصناف الناس حسب مراتبهم، فهي تهم الخواص بالدرجة الأولى؛ كالقضاة والمفتين، وأهل الحسبة، وولاة المظالم،

وطلبة العلم، إذ أن خلاصة هذه الدراسة تعد بمثابة رسم وعنوان لهم، ومن جهة ثانية تهم عوام الناس، إذ معرفة أحكام الأخذ بالقول الضعيف و إدراك حدوده ومعرفة ضوابطه له أهميته التي لا تخفى لهذه الشرائح، وفي كل ذلك فائدة مرجوة للقراء والباحثين.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها من حيث الجملة إلى ثلاثة مطالب رئيسة:

المطلب الأول: وقد خصص لدراسة المراد بالقول الضعيف والعمل به.

المطلب الثاني: وهو لدراسة: حكم العمل بالقول الضعيف عند الأصوليين والفقهاء.

المطلب الثالث: فقد خصص لعرض نماذج تطبيقية للعمل بالقول الضعيف في المذاهب الفقهية، والله العظيم أسال أن يوفقنا للصواب و يدلنا عليه.